

سياسة الانتداب الاقتصادية لإنشاء إسرائيل

د. إبراهيم رضوان الجندي، سياسة الانتداب البريطانية الاقتصادية في فلسطين، ١٩٢٢ - ١٩٣٩، عمان: دار الكرمل - صامد، ١٩٨٦، ٢٧٥ صفحة.

ركّزت الدراسات التاريخية الفلسطينية، المتعلقة بفترة الانتداب البريطاني في فلسطين، على الجانب السياسي، ولم يحظ الجانب الاقتصادي - الاجتماعي باهتمام خاص. وما يعلّل ذلك هو، ربما، تركيز الدراسات التاريخية الفلسطينية على ما هو عام وشامل؛ الأمر الذي أملى، بدوره، ضرورة التركيز على الدراسات المتخصصة، والتي تندرج دراسة المؤلف ضمنها. فالدراسة توجهت نحو معالجة جانب من جوانب السياسة الانتدابية البريطانية، هو الجانب الاقتصادي، الذي لم يسبق لاية دراسة عربية ان تطرقت اليه بشكل متعمق ومستقل. من هنا تبرز أهمية الدراسة، فهي متخصصة وتقوم على معالجة اخطر جوانب السياسة البريطانية في فلسطين، ألا وهو الجانب الاقتصادي، حيث لعبت تلك السياسة الاقتصادية الدور الابرز في التمهيد لاقامة الكيان الصهيوني على حساب تقليص واضعاف الاقتصاد الفلسطيني، وتهيئة الظروف الملائمة لإنشاء «الوطن القومي اليهودي».

نظام متكامل لولادة كيان صهيوني

في الفصلين، الاول والثاني، تعرض المؤلف الى دراسة التطورات الاقتصادية في فلسطين في ظل الانتداب البريطاني، والى فئات المجتمع الفلسطيني في ظل الانتداب، وذلك بهدف محاولة رسم صورة الوضع الاجتماعي، والاجراءات الاقتصادية البريطانية الهادفة الى خلق ظروف واطوار سياسية جديدة، تمهيداً لولادة كيان صهيوني في فلسطين. ولم يفت المؤلف التعرض الى صورة الاوضاع في نهايات الفترة العثمانية، وبدايات مرحلة الانتداب البريطاني، وفرض الادارة المدنية سنة ١٩٢٠، وتعيين هيربرت صموئيل مندوباً سامياً لبريطانيا في فلسطين، كبداية لتهويد أجهزة الحكم، وكذلك سن القوانين الرامية الى نشوء كيان صهيوني. وجاءت تلك القوانين لارهاق الفلاح الفلسطيني ودفعه الى التخلي عن أرضه. وكان من ابرز تلك القوانين القانون الذي اتخذه المندوب السامي، في ١٩٢١/٣/١، لتصفية المصرف الزراعي وغلقه، وهو المصرف الوحيد في فلسطين الذي كان يمد الفلاحين بقروض طويلة الاجل؛ وكذلك القرار الانتدابي الصادر بتاريخ ١٩٢١/٩/٢٤، القاضي بمنع الفلاحين من تصدير محاصيلهم الزراعية للخارج.

وفي المقابل، فقد أصدر المندوب السامي، في ١٩٢٠/٥/١٩، قانون ضريبة الاعشار المعدل، الذي نص على اعفاء الاراضي المغروسة بالكرمة الاميركية من ضريبة الاعشار لمدة عشر سنوات من تاريخ غرسها، في وقت كان اليهود يزرعون نحو ٣٠٤٥ دونماً من تلك الكروم؛ اما المزارعون العرب، فلم يتجهوا الى زراعتها. اضافة الى ذلك، وترسيخاً لخلق الظروف الملائمة لنمو المشروع الصهيوني في فلسطين، سنّت السلطات الانتدابية قوانين الاراضي والهجرة والجنسية والنقد الفلسطيني، ممّا أدى، سريعاً، الى نمو المشروع الصهيوني، الذي تجسد في قيام مشروع كهرياء فلسطين (مشروع روتنبرغ)، وبامتياز مدته ٧٠ عاماً؛ وكذلك امتياز البحر الميت، حيث حصل اثنان من اليهود الروس، هما نوفوسكي وتولوخ، العام ١٩٢٩، على امتياز من حكومة الانتداب يتيح